مجلس التعاون

الإمارات تتصدر قائمة الوجهات السياحية الصاعدة

لندن / متابعات:

تصدرت الإمارات قائمة "الوجهات السياحية الصاعدة" على مؤشر العلامات التجارية للدول على مستوى العالم لعام 2008 ، الذي أعدته "فيوتشر براند" الأميركية، وكشفت عنه أمس الأول خلال فعاليات "سوق السفر العالمي في لندن.

وشاركت كل من الصين وكرواتيا في تصدر على الترتيب بصفتها الدول التي من المحتمل أن تكون وجهات سياحية رائدة خلال الأعوام الخمسة المقبلة، بحسب بيان صحفي وزع أمس.

وفيما يتعلق بالتصنيفات الفرعية على مؤشر العلامات التجارية للدول، حظيت الإمارات بتصنيف متقدم ضمن "أفضل علامة تجارية من حيث المنتجعات وخيارات الإقامة"، و"أفضل علامة تجارية للدولة الأكثر تميزاً خلال العام الماضي"، و"أفضل علامة تجارية للقيام بالتسوق".

واحتلت أستراليا للمرة الثالثة على التوالي، المرتبة الأولى فيما يتعلق بتصنيف العلامات التجارية للدول على مستوى العالم، وذلك وفقاً للبيان.

وتقدمت كندا من المركز السادس خلال العام الماضي إلى المركز الثاني في حين جاءت أميركا في المركز الثالث، وتتضمن قائمة الدول التي احتلت المراكز العشرة الأولى كلاً من إيطاليا وسويسرا وفرنسا، بحسب البيان صحفي.

ويقوم "مؤشر العلامات التجارية للدول" بفحص الكيفية التي يتم بها تصنيف العلامات التجارية للدول وترتيبها وفق معايير رئيسية، هذا بالإضافة إلى تحديد الإتجاهات العالمية الصاعدة ضمن أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً، السفر والسياحة في هذه الحالة، والذي بلغت قيمته خلال هذا العام 5,9 تريليونات دولار أميركي من إجمالي حجم النشاط الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم مع توفير 238 مليون فرصة عمل.

كما أظهر المؤشر أن مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا تحقق معدلات نمو عالية فيما يخص زيادة الإقبال على خدمات السفر والسياحة.

وتنتظر أبوظبي مشاريع فندقية، من المتوقع أن يبلغ حجم استثمارها خلال السنوات الخمس المقبلة إلى 230 مليار درهم، لتغطية الطلب المتزايد على فنادقها لتبدأ، بعد ثلاث سنوات، مسيرة سياحية بحلة جديدة.

الامارات

أضواء

حدث فريد لحوار الحضارات غنيّ بالرموز والدلالات

كنت في باريس لتسليم السيد جان بول كارترون ميدالية الإيسيسكو وشهادة اعتماده سفيراً للإيسيسكو للحوار بين الثقافات والحضارات، في حفل أقيم يوم 12 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، في مقر مجلس الشيوخ في باريس، وذلك تنفيذاً لقرار أصدره المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة –إيسيسكو، بعد ترشيحه من قبل المدير العام للإيسيسكو. ويعدّ تعيين السيد كارترون سفيراً للحوار بين الثقافات والحضارات،

عبد العزيز بن عثمان التويجري

اعترافاً بجهوده في نشر ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والتحالف بين الحضارات، وتعزيز قيم التفاهم والتعايش بين الأمم والشعوب، وإقامة جسور التلاقي بين الشرق والغرب، وذلك من موقعه رئيساً لمنتدى (كرانز مونتانا) الذي يعقد مؤتمراته السنوية في مونتي كارلو، وتشارك فيه النخب الفكرية والسياسية رفيعة المستوى من مختلف دول العالم.

وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها اختيار شخصية من خارج العالم الإسلامي لتمثيل منظمة إسلامية متخصّصة تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي في الساحة الدولية، والمساهمة معها في نشر ثقافة الحوار والاحترام المتبادل في المحافل العالمية. وتتمثل في شخصية السيد كارترون، تلك المزايا الفكرية والسجايا العلمية والخصال الأكاديمية التي تجعل منه الرجل المناسب للقيام بهذه المهمة في هذه المرحلة التاريخية المناسبة. وهو حدث فريد يحمل رمزاً ودلالة؛ أما الرمز فهو اختيار مجلس الشيوخ الفرنسي مكاناً لإقامة حفل التعيين، لما ينطوي عليه ذلك من احترام للشخصية الاعتبارية لسفير الإيسيسكو، الذي هو أولاً وقبل كل شيء، مواطن فرنسي، سيمثل هذه المنظمة ويعزز وجودها الدولي في مجال الحوار بين الثقافات والحضارات، تطوعاً منه وإيماناً بالرسالة الحضارية الإنسانية التي تعمل لها. فلا تداخل هنا ألبتة بين الطبيعتين الأصلية الاعتبارية، والتطوعية الاختيارية. أما الدلالة، فهي تلك التي تنطوي عليها أهداف هذه السفارة؛ فهي دعوة للحوار، وللنداء للسلام، ورسالة للإخاء الإنساني وللتفاهم وللتعايش، ينشرها مثقف فرنسي يحمل على عاتقه إرث الثقافة الفرنسية التي تؤمن بحقوق الإنسان وباحترام الكرامة الإنسانية، كما تؤمن بقيم العصر وبمبادئ القانون الدولي.

فلا تعارض إطلاقاً بين هذا التراث الفكري والثقافي الغربي والإنساني، وبين جوهر القيم الإسلامية التي تخدم الإنسان وتكرمه وترفع من شأنه. فهي قيم إنسانية منفتحة على التراث الإنساني، وحاضنة لمبادئ الثقافات والحضارات المتعاقبة، بخلاف ما يشيعه عنها الخصوم المناوئون والمتطرفون المتعصبون. فقد جاء في الهدف الثالث من أهداف الإيسيسكو المسطرة في ميثاقها المصادق عليه من طرف المؤتمر العام، ما يلي: «تشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، والعمل على نشر قيم ثقافة العدل والسلام ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان، وفقا للمنظور الحضاري الإسلامي». وجاء في الهدف الثاني لميثاق الإيسيسكو، ما يلي: «تدعيم التفاهم بين الشعوب في الدول الأعضاء وخارجها، والمساهمة في إقرار السلم والأمن في العالم بشتى الوسائل ولاسيما عن طريق التربية والعلوم والثقافة والاتصال».

والسيد كارترون هو سابع سفير للإيسيسكو للحوار بين الثقافات والحضارات، بعد سمو الأمير الحسن بن طلال ولي العهد الأردني الأسبق، والدكتور محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، والسيد أحمد مختار امبو المدير العام الأسبق لليونسكو، والسيدة مهربان علييفا حرم رئيس جمهورية آذربيجان ورئيسة مؤسسة حيدر علييف، والشيخ مديبو ديارا رئيس مؤسسة باث فايندر من جمهورية مالي. وهذه شخصيات ذات قيمة عالمية ووزن وطني وإقليمي ودولي، تطوعت أن تعمل على نشر رسالة الإيسيسكو الحضارية، وتعزيز ثقافة السلام على مبادئ العدل والإنصاف واحترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للأمم والشعوب، التي هي من حقوق الإنسان المقررة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1948.

في ترحيبي بصوت عاقل من الغرب («الحياة» 30/11/2008) قلت مشيداً بالمفكر الفرنسي الدكتور شارل سان برو: «إننا نفتقر إلى الحكماء المنصفين من المفكرين والمثقفين الغربيين، فإذا اخترق أحدٌ من هؤلاء جدار الصمت، وصدع بكلمة الحقّ، وأنصف الإسلام بالمنطق والحجة البالغة وبصوت الحكمة، كان ذلك مكسباً من المكاسب التي نعتزّ بها. ولكن المسألة ليست مكسباً وخسارةً فحسب، إذ يتطلّب الأمر استثمار هذه المكاسب على الوجه الصحيح، والترويج لها في ساحة الفكر الإنساني، لأنَّ المواجهة بين العالم الإسلامي والغرب، هي مواجهة فكرية ثقافية في الصميم». وأجدني اليوم سعيداً بأن أقول إن قبول السيد كارترون حملَ رسالة الإيسيسكو والعمل تحت مظلتها لنشر ثقافة الحوار وتعزيز قيم المواطنة العالمية على مبادئ حقوق الإنسان واحترام الخصوصيات الثقافية والحضارية والتنوّع الخلاق، هو مكسب لهذه القيم الإنسانية المشتركة في الدرجة الأولى. فلست أشكّ في أن السفير الجديد للإيسيسكو للحوار بين الثقافات والحضارات، سيعمل على إغناء تجربة المنظمة في هذا المجال، من خلال شبكة العلاقات الواسعة التي تتوافر لديه مع النخب الفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية الأوروبية وغيرها، ومن خلال جهوده المثمرة والمتميزة في منتدى (كرانز مونتانا) الذي يرأسه، ومن خلال مواقع كثيرة يشغلها ويمكن أن ينشر منها رسالة الإيسيسكو الحضارية الإنسانية.

وإذا كان ثمة من سؤال يطرح في هذا السياق، فهو عن السبل التي تنهجها الإيسيسكو والوسائل التي تخذها لتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات. إن الإيسيسكو تعمل في هذا المجال ممثلة لمنظومة العمل الإسلامي المشترك، وفي إطار قرارات صادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامي ومؤتمرات مجلس وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمرها العام، والمؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة. فهي تتحرك إذن، في هذا المجال باسم العالم الإسلامي، معبرة عن الرؤية الإسلامية الحضارية للحوار بين الثقافات والحضارات. وهي رؤية حضارية ثقافية متفتحة على آفاق الفكر الإنساني، تعبّر عن جوهر الحضارة الإسلامية في أجمل تجلياتها وأروع عطاءاتها.

واستناداً إلى هذه الخلفية، تتسع شبكة التعاون والشراكة التي تقيمها الإيسيسكو مع المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية. ففي الشهر الماضي وقعت الإيسيسكو على برنامج للتعاون مع البنك الدولي. وفي الشهر المقبل سأحضر باسم الإيسيسكو في باكو مؤتمراً لوزراء الثقافة في الدول الأوروبية وفي بعض دول العالم الإسلامي تعقده الحكومة الأذربيجانية بالتعاون مع مجلس أوروبا. وقبل أسبوعين شاركت الإيسيسكو مع منظمات دولية في عقد مؤتمر دولي في كوبنهاجن حول التربية على قيم التفاهم والحوار. وهذه تحركات تتم وفق برنامج مدروس ضمن برامج خطة العمل الثلاثية الحالية (2009-2007) التي صادق عليها المؤتمر العام في دورته التاسعة الأخيرة. وهي تصبّ في قناة واسعة، هي نشر ثقافة العدل والسلام والتسامح والتعايش والحوار بين الثقافات والحضارات والأديان.

وفي نيويورك عُقد أخيراً مؤتمر دولي للحوار بين أتباع الديانات في مقر الأمم المتحدة، دعت إليه المملكة العربية السعودية، وحضره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد اللّه بن عبد العزيز، وعدد من رؤساء الدول وكبار الشخصيات، انطلاقاً بدعوة خادم الحرمين الشريفين للحوار نحو آفاق عالمية واسعة بعد مؤتمري مكة ومدريد. وهو مؤتمر على قدر كبير من الأهمية يُظهر حرص المصلحين ومحبي السلام والعدل على معالجة مشاكل العصر بروح إنسانية متسامحة وفي إطار العمل المشترك لمواجهة دعاة الحروب والعنصرية والكراهية والتطرف.

إن العالم اليوم في مفترق طرق بعد الانتخابات الأميركية التي أحدثت تغيّراً تاريخياً في مسار هذا البلد الكبير والخطير. وعلى العقلاء من قادة الغرب أن يبادروا إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتغيير خريطة الطريق التي وضعها المحافظون الجدد خلال السنوات الثماني الماضية والتي كانت وبالاً على العالم، وأن يعتمدوا خريطة طريق جديدة تنقذ البشرية من حماقات الجهلة وتجار الحروب.

عن/ صحيفة «الحياة» اللندنية

العاهل السعودي يدعو للتسامح في منتدى للامم

الامم المتحدة /14 أكتوبر/رويترز:

قال العاهل السعودي الملك عبد اللّه لقادة العالم في منتدى لحوار الأديان أن الإرهاب عدو كل الأديان ودعا إلى قيام جبهة موحدة لمحاربته وتعزيز التسامح.

وأضاف الملك عبد اللّه في مستهل اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحوار بين الاديان اقترحته الرياض أمس الاول»نقول اليوم بصوت واحد أن الاديان التي أراد بها اللّه عز وجل إسعاد البشر لا ينبغي أن تكون من أسباب شقائهم.»

وتابع قوله «إن الإرهاب والإجرام أعداء اللّه.. وأعداء كل دين وحضارة.. وما كانوا ليظهروا لولا غياب مبدأ التسامح.»

ويشهد هذا المنتدى توجها جديدا للمملكة التي تعرض نهجها الديني المحافظ لانتقادات دولية عقب هجمات 11 من سبتمبر ايلول على الولايات المتحدة.

وقال العاهل السعودي للمنتدى انه على مر التاريخ أدت الصراعات على القضايا الدينية والثقافية إلى حالة من عدم التسامح «وبسبب ذلك قامت حروب مدمرة سالت فيها دماء كثيرة.»

وأضاف «أن الإنسان نظير الإنسان وشريكه على هذا الكوكب. فأما أن يعيشا معا في سلام وصفاء وأما أن ينتهيا بنيران سوء الفهم والحقد والكراهية.»

ويشارك في هذا المنتدى الذي يستمر يومين الرئيس الامريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني جوردون براون والرئيس الباكستاني اصف علي زرداري والرئيس الافغاني حامد كرزاي وزعماء ودبلوماسيون من نحو 60 دولة أخرى.

وتدعو مبادرة السلام التي قدمتها السعودية عام 2002 الى اعتراف العرب باسرائيل واقامة علاقات كاملة معها مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة.

وأشاد الامين العام للامم المتحدة بان جي مون بالعاهل السعودي على «المبادرة الملهمة بحق من أجل الوئام العالمي والتفاهم المتبادل.»

وأضاف أن هناك حاجة إلى جهد عالمي لمواجهة المد المتصاعد للنزاعات الأهلية والتطرف الديني.

وقال بان «ان الإيديولوجيات المتطرفة في تصاعد. والمجتمعات باتت أكثر استقطابا. ومازالت معاداة السامية كارثة. وظهرت معاداة الإسلام كمصطلح جديد يصف تعصبا مريعا موجودا منذ القدم.»

وقال «يتعين أن يكون من ضمن التحديات الكبرى في زماننا الحرص على أن يجعلنا تنوعنا الثقافي أكثر أمنا لا أقل أمنا.»

غير ان رئيس الوزراء الفرنسي السابق الان جوبيه قال متحدثا باسم الاتحاد الاوروبي ان حرية التعبير شرط ضروري للحوار وهي إشارة إلى ما حدث عام 2005 من نشر صحيفة دنمركية رسوما كاريكاتيرية للنبي محمد فجرت احتجاجات عنيفة في العالم الاسلامي.

وقال جوبيه «حرية الدين لا تتحقق بدون حرية التعبير حتى إذا استخدمت في بعض الأحيان للتعبير عن السخرية.»

واستغل رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض المنتدى للحث على وضع نهاية للصراع الذي مضى عليه 60 عاما بين إسرائيل والفلسطينيين والذي قال أنه يغذي التطرف الديني والتفرقة العنصرية وعدم التسامح.

وقال العاهل الاردني الملك عبد اللّه الثاني انه من المستحيل الحديث عن الوئام بين الاديان من دون حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

وأضاف أن «انهاء هذا الصراع الذي يزرع بذور الفرقة والانقسام من خلال ايجاد سلام مبني على قيمنا العميقة المشتركة والتي تشمل قيم العدالة واحترام القانون الدولي وحق الشعوب في العيش بكرامة يمثل السبيل الافضل لتخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب وبين أتباع الديانات المختلفة.»

وقال عدد من القادة العرب ان الاسلام يتهم زورا بدعم الارهاب. وقالوا ان الدين يدعو للاعتدال وينبذ التطرف والعنف والتعصب.

وقال أمير الكويت الشيخ صباح الاحمد «يتوجب علينا نحن قادة وشعوبا أن نتحمل مسؤولياتنا التاريخية في التمعن في واقعنا المؤلم وذلك من خلال الحوار الجاد والصادق بيننا كشعوب وديانات وثقافات.»

العاهل السعودي يلقي كلمته

سلطنة عمان في عيدها الثامن والثلاثين :

سياسة خارجية تتسم بالعقلانية والوضوح وبعد اقتصادي خارجي ناجح

إعداد / حسن قاسم :

يحتفل الشعب العماني الشقيق بالعيد الثامن والثلاثين لسلطنة [illegible] الثامن عشر من نوفمبر من كل عام.

ويأتي الاحتفال بهذه المناسبة في ظل تنامي واضطراد العلاقات [illegible] بين البلدين الشقيقين والتي تشهد دوما تقدماً في تمتين أواصر العلاقات [illegible] البلدين الجارين والتي يرعاها كل من فخامة الرئيس علي عبداللّه صالح [illegible] قابوس بن سعيد.

صحيفة (14 أكتوبر) وكعادتها في مثل هذه المناسبة ان تفرد [illegible] الإنجازات والنجاحات التي تحققت في السلطنة في مختلف المجالا[illegible] تقريرا بهذه المناسبة السياسة الخارجية العمانية والتي ارتبطت [illegible] بسياسة خارجية اتسمت بالعقلانية والموضوعية المبنية على عد[illegible] الأعراف الدولية والوقوف الى جانب القضايا العربية والإسلامية وتعز[illegible] مع مختلف دول العالم.

على عكس العزلة ومحدودية العلاقات قبل 1970م انطلقت عم[illegible] قابوس بن سعيد تبني الجسور وتمديد الصداقة وتسهم بجهود [illegible] حياة أفضل في المنطقة والعالم من حولها وهو ما كان له أثره الواضح والملموس في نمو واتساع علاقات السلطنة الإقليمية والدولية وفي دورها النشط في العديد الهيئات والمنظمات الخليجية والعربية والدولية وفي التقدير رفيع المستوى لها ولمواقفها ، وقد تظافر ذلك كله ليعيد الى السلطنة مكانتها المرموقة على كافة المستويات.

لم تكن المبادئ الراسخة والمستمرة التي ترتكز عليها السياسة الخارجية العمانية مسألة نظرية ولكنها مبادئ ارتبطت بالتاريخ والتقاليد العمانية وبمحيطات الموقع الجغرافي والعلاقات العمانية مع الدول والقوى الأخرى ولتي امتزجت بالنشاط البحري العماني عبر المحيط الهندي بكل امتداد فترات التاريخ المختلفة.

ويفسر ذلك ثبات وتماسك واستمرارية السياسات والمواقف العمانية من ناحية وأهمية البعد الاقتصادي والتجاري للسياسة العمانية من ناحية ثانية ومن أهم المبادئ التي ترتكز عليها السياسة العمانية الخارجية هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وحسن الجوار واحترام السيادة الوطنية للدول الأخرى والتعايش السلمي والعمل على تعزيز السلام والأمن والاستقرار ومساندة القضايا العادلة والتعاون بحسن نية لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة.

وحرصت السلطنة في ممارستها لسياستها الخارجية على ان تدعم علاقاتها مع الأشقاء والأصدقاء بكل ما يعزز المصالح المشتركة والمتبادلة من صلات اقتصادية وتجارية ..

حيث وانطلقت من مسقط الدعوة المبكرة للتعاون الخليجي وتبلورت خلال الاجتماعات التي عقدت فيها الأسس التي يرتكز عليها التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج وتقوم السلطنة بدور حيوي لدفع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتنشيط الإنماء الجمركي وتطبيق مقومات المواطنة الخليجية بالإضافة لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتعاون القائم في مختلف المجالات.

كما تضطلع السلطنة بدور نشط على صعيد التعاون العربي في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التجارية مع العديد من دول العالم مما سيكون له الأثر الإيجابي على الاقتصاد والتجارة [illegible] سياسات السلطنة وعلاقاتها الطيبة وسمعتها الجيدة.

[illegible] في إطار نهج السلام الذي تتبعه وإيمانا منها بأهمية وضرورة تحقيق [illegible] الأوسط الجهود الرامية الى تحقيق ذلك على أساس الشرعية الدولية [illegible] الأمن الدولي ذات الصلة ومرجعية مدريد والاتفاقيات التي وقعتها في [illegible] في مختلف المحافل الدولية بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة [illegible] سفية التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وطالبت [illegible] القيام بمسؤولياته حيال الشعب الفلسطيني وإفساح المجال لتطبيق [illegible] نحو يحقق تسوية سلمية تفي باحتياجات الشعب الفلسطيني وحقوقه [illegible].

[illegible] الهندي دوما نافذة بحرية تربط السلطنة بالعالم الخارجي وكان طبيعيا ان [illegible] دور نشط في إنشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون [illegible] 1997م ، ودعمت خلال رئاستها للرابطة (إبريل 2001م - إبريل 2003م) [illegible] تعاون الاقتصادي والسياحي بين دول الرابطة للاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدولها وإقامة تعاون في مشروعات في قطاعات السياحة والموانئ والثروة السمكية وتنظيم المعارض المشتركة.

تمثل العلاقات العمانية الأفريقية حلقة هامة من حلقات السياسة العمانية حيث توطدت هذه العلاقات على مدى قرون عديدة قبل الإسلام وبعده أيضا من خلال التجارة والهجرات العمانية إلى الساحل الشرقي لأفريقيا التي وصلت دورتها خلال حكم سعيد بن سلطان (1806 ـ 1856) واتخاذه زنجبار عاصمة ثانية لدولته المترامية اعتبارا من عام 1832م واستمر الوجود العماني بها أكثر من قرن من الزمن.

وعلى أساس هذه الأرضية الواسعة والتأثير والتفاعل الحضاري بين السلطنة والدول الأفريقية من خلال تقديم المساعدات او تطوير التبادل التجاري وتنشيط التعاون في مختلف المجالات تحقيق للمصالح المشتركة والمتبادلة وحفاظا على العلاقات التاريخية بين السلطنة وتلك الدول الى جانب بذل الجهود والقيام بدور ايجابي حيال القضايا الأفريقية والعمل على حلها.

ان سياسة السلطنة التي اتسمت بالوضوح والصدق والمصداقية استطاعت خلال سنوات مسيرة نهضتها ان تستعيد مكانة السلطنة ودورها النشط في مختلف الهيئات والمنظمات الخليجية العربية والدولية وذلك عبر علاقات طيبة مع أكثر من 140 دولة في العالم وأكثر من 105 من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

السلطان قابوس بن سعيد

دعم اماراتي لصناديق وبرامج الأمم المتحدة

أبوظبي / وام:

قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة / 668 / ألف دولار أميركي .. دعما لصنايق أنشطة وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية لعام 2009.

وأعلن السيد محمد سعيد الكعبي عضو وفد الدولة لدى الأمم المتحدة أمس أمام المؤتمر الخاص الذي عقدته الأمم المتحدة في مقرها بنيويورك لإعلان تبرعات الدول لأنشطتها الإنمائية لعام 2009 عن تبرعات الدولة لعام 2009 على النحو التالي .. / 324 / ألف دولار أميركي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .. ومائة ألف دولار أميركي لصندوق رعاية الطفولة « اليونيسيف » و/ 54 / ألف دولار أميركي لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين و/50 / ألف دور أميركي لصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة و /50 / ألف دولار أميركي للصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ .. و/50 / ألف دولار للجنة الدولية للصليب الأحمر.

كما قدمت دولة الإمارات /30 / ألف دولار أميركي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان « الصندوق الإنمائي الطوعي لأشكال الرق المعاصر » و/10 / آلاف دولار أميركي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث « اليونيتار » .

وأعرب الكعبي عن تقدير دولة الأمارات العربية المتحدة للجهود التي تبذلها وكالات ومنظمات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة .. في سبيل تقديم المساعدات الإنمائية وبرامج الإغاثة الإنسانية للشعوب المتضررة .. وذلك في وقت أثبتت فيه الأحداث العالمية المتلاحقة وخصوصا خلال العقد الأخير تفاقم الأزمات الإنسانية الناجمة عن حالات العنف والنزاعات المسلحة والكوارث البيئية والطبيعية وزيادة حالات الجفاف والفقر وإنتشار الأوبئة في العديد من بقاع العالم النامي ولاسيما في الدول الأقل نموا.

وطالب محمد الكعبي المجتمع الدولي خاصة الدول والمؤسسات المالية المانحة .. بتعزيز مساهماتها ومساعداتها الإنسانية والإنمائية التي تقدمها لشعوب هذه الدول المتضررة تخفيفا عن معاناتهم ولتمكينهم من التغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتيسير اندماجهم الأفضل في مسيرة التقدم والعولمة الحديثة.

وأشار إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي درجت تقديم شتى أنواع المساعدات الإنسانية والتنموية للدول النامية وساهمت في تلبية العوز الإنساني في العديد من مناطق العالم المتضررة .. تؤكد المسؤلية الخاصة التي تتحملها الدول المتقدمة والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية إزاء زيادة المساعدات الإنسانية والإنمائية التي تقدمها للشعوب الفقيرة بالعالم .

ابو ظبي

شراكة سعودية - كندية لتنفيذ نظم خدمات مركز الملك عبداللّه المالي

الرياض

الرياض / وكالات :

وقع محافظ المؤسسة العامة للتقاعد رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الرائدة محمد عبداللّه الخراشي عقدا بأكثر من 65 مليون ريال لـ «تنفيذ التصاميم التفصيلية لنظم الخدمات الرئيسية» بمركز الملك عبداللّه المالي، مع شركة «تكسلت» الكندية.

ويستغرق تنفيذ «تصاميم نظم الخدمات» 16 شهرا؛ تقدم خلالها الشركة خدماتها الاستشارية، وعمل تصاميم تفصيلية لنظم الخدمات الرئيسية؛ بتكلفة إجمالية، بلغت 65.44 مليون ريال.

وأكد الخراشي أن مشروع العقد سينفذ وفقا للجداول والخطط الزمنية المعدّة له، بمساندة إحدى أكبر الشركات العالمية المتخصصة في إدارة المشاريع «هل أنترناشيونال».

ولفت مدير عام المشاريع بشركة الاستثمارات الرائدة المهندس سعود بن عبدالعزيز الملق إلى توقيع «الرائدة» لما يقارب 13 عقدا واتفاقية للإشراف والاستشارات والتنفيذ والتصميم والدراسات للتبريد والأمن والقطارات وتجهيز الموقع والاستعداد لمرحلة البدء في التنفيذ على أرض المشروع؛ وكل ما هو متعلق بأعمال وخدمات البنية التحتية لمركز الملك عبداللّه المالي.

وأكد أن «التقاعد» من خلال «الرائدة»، تسعى للحفاظ على النمط العام المرسوم والمخطط لمشروع المركز المالي؛ من خلال نتائج أعمال هذه العقود والاتفاقيات. وأوضح أن «الرائدة» وضعت خطة زمنية لتنفيذ جميع مراحل المشروع، المتوقع أن تستكمل قبل نهاية عام 2012.

وذكرت تقارير حديثة لمؤسسة التقاعد أن العمل على ذلك سيراعي تحقيق المستوى النوعي عالي الجودة والطراز الفريد والمميز، إضافة إلى تزويد مركز الملك عبداللّه المالي بكل ما يحتاجه من أنظمة حديثة ومتطورة تتناسب مع احتياجات المؤسسات والشركات المالية.

كما ستطبق في مشروع المركز، الاعتبارات العالمية الخاصة بالمحافظة على البيئة، وتوفير استهلاك الطاقة؛ بتصميم نظم الطاقة والكهرباء، ونظم التبريد المركزي، ونظم النقل التي تشمل القطارات الخفيفة ووسائل النقل الأخرى وغيرها.

بيت التمويل الخليجي البحريني يبدأ مشروعا في تونس في 2009

تونس / متابعات :

قالت وكالة أنباء تونس يوم أمس الأربعاء إن بيت التمويل الخليجي سيبدأ العمل في مركز تونس المالي ومشروع عقاري العام المقبل.

ونقلت الوكالة عن عصام جناحي رئيس بيت التمويل الخليجي قوله إن شركته ستقدم هذا الشهر خطة عامة نهائية لإشغال المشروع إلى السلطات التونسية لإقرارها وانه يتوقع بدء العمل في أوائل 2009.

وسيشمل المشروع مركزا للشركات ومركزا للعمليات المصرفية والاستشارات الاستثمارية ومركزا للتأمين وبورصة.

كما سيشمل وحدات سكنية ومكاتب وملعبا للجولف ومدرسة للأعمال ومراكز تجارية وسيقام على مساحة 450 هكتارا في ضاحية رواد.

ومن المتوقع أن يخلق المشروع آلاف الوظائف وفقا لما ذكره مسؤولون بحرينيون.

وتأسس بيت التمويل الخليجي وهو مصرف استثماري إسلامي عام 1991.

وقد استثمر 12 مليار دولار في مشروعات لتطوير البنية التحتية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

متفرقات

وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتي:

الكويت تتطلع للإسراع في توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا

الكويت / وكالات :

أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة رشيد الطبطبائي ان الكويت قامت بتوقيع اتفاقية التيفا الاطارية للتجارة والاستثمار في فبراير الماضي تمهيدا لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة بهدف تعزيز التجارة الحرة بين البلدين لفتح آفاق جديدة في مجال التجارة والجمارك والصناعة وقد تم عقد 3 اجتماعات خاصة بهذه الاتفاقية (التيفا) حيث تم التوصل لاتفاقات مبدئية وتفاهم مشترك بين البلدين.

جاء ذلك في تصريحات صحافية عقب افتتاح معرض المنتجات الأمريكية والذي قام الطبطبائي بافتتاحه أمس الأول نيابة عن وزير التجارة والصناعة احمد باقر، وأضاف الطبطبائي قائلا انه سعيد جدا بما تضمنه المعرض لبعض الصناعات الأمريكية التي ليست بغريبة عن الكويت خاصة وان العلاقات التجارية قديمة ومميزة بين البلدين، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تعد الشريك التجاري الاستراتيجي الأول للكويت حيث بلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى الكويت حسب التقارير والإحصائيات للعام 2006 أكثر من 2 مليار دولار تتوزع بين السيارات والمعدات والصحف والمجلات. كما شهد الميزان التجاري خلال الثلاث سنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا بين البلدين ودور»التجارة» ان تعزز دورها في هذا المجال وتقوية هذه العلاقات بما يخدم مصلحة البلدين.

وأضاف قائلا: «نتمنى ان يكون هناك دعم قوي للإسراع في القريب العاجل للوصول لاتفاق نهائي خاص بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع إفريقيا، موضحا ان ما جاء في المعرض عكس مزيجا بين الثقافة والتراث الأمريكي في قطاع التجارة والصناعة مبينا أهمية استمرارية عمل هذه الانشطة الفعالة لتغذية حاجة المجتمع لهذا النوع من الانشطة ولتعزيز الترابط بين البلدين».

ومن جهة أخرى قالت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت ديبره جونز ان ما قام به مجلس الأعمال الأمريكي من تنظيم لهذا المعرض يعد انجازا عظيما لكلا البلدين حيث اشتمل على كمية كبيرة من مختلف المنتجات الأمريكية المتنوعة كالمنتجات المنزلية وطعام واتصالات وتعليم وثقافة ونقل وغيرها مما يشير الى مدى تقدير نوعية البضاعة الأمريكية في الكويت وحقيقة ان مجلس الأعمال أدرك ان الكويت والكويتيين يقدرون المنتجات الأمريكية وصناعتها مما يعكس مدى الترابط الوثيق الذي يجمع الكويت والولايات المتحدة موضحة ان التجارة بينهما نمت بشكل كبير وملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية.

وأشارت جونز إلى ان عدد الكويتيين الذين يسافرون للدراسة والسياحة للولايات المتحدة في تزايد مستمر كذلك الوضع بالنسبة للأمريكيين الذين بدورهم يقومون بزيارة الكويت بهدف العمل وتأسيس أعمالهم وتسويق صناعاتهم حيث انهم لطالما ابدوا إعجابهم بالعمل في الكويت وهذه تعد إشارة جيدة تعكس مدى تقارب البلدين.

ومن جهة أخرى ذكر مدير الإدارة الاقتصادية في وزارة الخارجية الشيخ علي الخالد الصباح ان الترتيبات للقمة الاقتصادية تجري على قدم وساق وهناك لجنة مصرية ستزور الكويت برئاسة حازم خيرت وممثل من وزارة التجارة وممثل من الجامعة العربية للالتقاء في وزارة المالية المكلفة بمتابعة ترتيبات المؤتمر.

ومن جانبه قال رئيس وعضو مجلس الأعمال الأمريكية في الكويت فريد الشعيبي ان الإحصائيات تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين الكويت والولايات المتحدة في العام 2007 بلغ نحو 13 مليار دولار معظمها صادرات في مجال الطاقة والبترول.